



Housing & Development Bank
بنك التعمير والإسكان

www.hdb-egy.com

بنك التعمير والإسكان
"شركة مساهمة مصرية"

=====

القوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠١٨

=====



تقرير مجلس الإدارة
عن الميزانية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

السادة المساهمين الكرام

يسرني أن أقدم لكم بإسمي وبإسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي لبنك التعمير والإسكان والذي يستعرض نتائج أعمال البنك وما تحقق من إنجازات خلال عام " ٢٠١٨ " حيث تمكن البنك من مواصلة تحقيق مستوى أداء قوى يؤكد متانة وسلامة وضعه المالي وقدرته على التعامل مع المتغيرات والحفاظ على دوره وموقعه في القطاع المصرفي في ظل المنافسة الشديدة ، فقد شهد عام ٢٠١٨ إنهاء عدد كبير من الملفات الصعبة والشائكة التي يواجهها القطاع المصرفي حيث ساهمت إجراءات البنك المركزي المصري في ضبط سوق الصرف ، الأمر الذي عزز استقرار سعر الدولار وساهم في القضاء على السوق الموازية تماماً ، كما نجح البنك المركزي في القضاء على قوائم الانتظار لدى المصارف عن طريق تدبير النقد الأجنبي للمستوردين ، كما ساهمت القرارات التي اتخذها البنك المركزي المصري في دعم التنمية الاقتصادية وتدفق الاستثمارات الأجنبية في ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي لأعلى مستوى له في نهاية عام ٢٠١٨ .

وكان القطاع المصرفي ومجتمع الأعمال قد أستقبل عام ٢٠١٨ بقرارين متتاليين للبنك المركزي بخفض الفائدة ٢% بواقع ١٠٠ نقطة في اجتماع لجنة السياسات النقدية في ١٥ فبراير ومثلها في اجتماع نهاية مارس ... ورغم توقعات بنوك الاستثمار والمحللين بشروع المركزي في استكمال هذه الخطوات بخفض آخر لتشجيع الاستثمار إلا أن إجراءات ضبط المالية العامة من قبل الحكومة وأزمة الأسواق الناشئة دفعت المركزي للحفاظ على معدلات العائد حتى نهاية العام دون تغيير.

أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها مصر ساهمت في رفع تصنيفها السيادي كما شهدت التعديلات المالية في مصر تقدماً مستمراً .

الأداء المالي المجمع لمصرفنا خلال عام ٢٠١٨

اما عن مصرفنا فعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي واجهت الاقتصاد المصري تمكن مصرفنا من تحقيق إنجازات على مستوى حجم النشاط والانتشار مع الاحتفاظ بحدود مقبولة من المخاطر .

حيث بلغ اجمالي الأصول ٥٠,٧ مليار جنيه بنهاية ٢٠١٨ مقابل ٥٣,٨ مليار جنيه بنهاية ٢٠١٧ .

وقد بلغ اجمالي محفظة القروض في عام ٢٠١٨ مبلغ ١٥,٧ مليار جم مقابل ١٣,٤ مليار جم في عام ٢٠١٧ بمعدل زيادة قدرها ١٧ % عن العام السابق وذلك في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي .

وقد بلغ اجمالي الودائع بنهاية عام ٢٠١٨ مبلغ ٣٣,٩ مليار جم مقابل ٤٠,٦ مليار جم في عام ٢٠١٧ .

كما بلغ صافي الدخل من العائد ٣,٢ مليار جم بنهاية عام ٢٠١٨ مقابل ٢,٦ مليار جم في العام السابق ٢٠١٧ بنسبة زيادة قدرها ٢٣,١%



وبلغ صافي الدخل من الاتعاب والعمولات مبلغ ٣٠٣,٩ مليون جم بنهاية عام ٢٠١٨ مقابل ٢٧٧,٩ مليون جم في عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة قدرها ٩,٣ %.

كما بلغ نصيب البنك في أرباح الشركات الشقيقة مبلغ ٢٢١,٤ مليون جم في عام ٢٠١٨ مقابل ٩٧,٢ مليون جم في عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة قدرها ١٢٧,٧ %.

وبلغ عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان مبلغ ٢١٩,٥ مليون جم بنهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بمبلغ ٨٩٠,٦ مليون جم عن عام ٢٠١٧.

كذلك بلغ صافي دخل المتاجرة في نهاية ٢٠١٨ مبلغ ٦٦,٣ مليون جم مقابل ٢٧٤,٩ مليون جم عن عام ٢٠١٧ وذلك نتيجة تراجع المبالغ المستثمرة في سندات زيرو كوبيون من ٣١٢,٢ مليون جم الى ١٢,٥ مليون جم.

زادت المصروفات بنسبة قدرها ٣٢,٨ % عن العام السابق وذلك نتيجة احتساب اهلاك البرامج والرخص الخاصة بالمنظومة البنكية وزيادة حجم نشاط البنك والشركات التابعة وكذلك زيادة عدد فروع البنك لتصل الى ٨٤ فرع.

بلغ صافي الربح قبل الضرائب مبلغ ٢,٦ مليار جم بنهاية عام ٢٠١٨ مقابل ١,٧٨ مليار جم بنهاية عام ٢٠١٧ بمعدل زيادة قدرها ٤٦,١ %.

بلغ صافي الربح بعد الضرائب مبلغ ١,٩٦٦ مليار جم مقابل ١,٣١٢ مليار جنيه بنهاية ٢٠١٧ وبمعدل زيادة قدرها ٤٩,٩ %.

وبوجه عام فقد نجح البنك في الحفاظ على أدائه والذي تؤكد مؤشرات الأداء المالية الرئيسية للبنك فقد ارتفع العائد على حقوق الملكية ليسجل نسبة ٤٨,٤ % بنهاية عام ٢٠١٨ مقابل ٤٢,٤ % في عام ٢٠١٧ وقد حقق معدل العائد على الأصول بنهاية عام ٢٠١٨ نسبة ٣,٩ % مقابل ٢,٤ % في عام ٢٠١٧.

تطوير الصورة الذهنية للبنك

في ضوء مراجعة (الرؤية) المستقبلية والمهمة او (الرسالة) الخاصة بالبنك والمحددة للخطوط العامة لاستراتيجية مصرفنا للاعوام ٢٠١٨ : ٢٠٢٢ تم صياغة الرؤية والرسالة الخاصة بمصرفنا لتحقيق اهداف المرحلة حيث تمثلت vision في التواجد ضمن اكبر عشرة بنوك تجارية في السوق المصرفي مع العمل على المحافظة على كفاءة التشغيل المرتفعة الحالية.

اما الرسالة mission فتحدد في السعي الى التميز في تقديم الخدمات المصرفية والإسكانية والخدمات العقارية للعملاء خلال التطوير المستمر لرأس مالنا البشري وتقديم مستوى متميز من الخدمات لتحقيق احتياجات عملاء البنك وطموحات المساهمين.



تطوير رأس المال البشري

- تم خلال العام الإنتهاء من توثيق وإعداد الهيكل التنظيمي للبنك والقطاعات المركزية والفروع والتوصيف لكافة الوظائف وفقاً لتوجيهات الإدارة العليا للبنك وتوجيهات مجلس إدارة مصرفنا والسيد الأستاذ/ رئيس مجلس الإدارة وتحت إشراف السيد الأستاذ/ نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مما نتج عنه وجود منظومة متكاملة .

- كما تم التعاون الوثيق وتجهيز البيانات المطلوبة وذلك للمساهمة في مشروع البنك الحالي لإعداد هيكل جديد للمرتبات يحقق العدل بقدر الإمكان لشاغلي الوظائف المختلفة وتحت إشراف إستشاري متخصص تم التعاقد معه

- كما جرى العمل على إستكمال وتحديث أدلة العمل بالبنك وفقاً لآخر التطورات وإعتمادها لتكون مراجع عمليه معتمدة حديثه لكافة القطاعات

كما يتم تحديث البنية التكنولوجية لقطاع رأس المال البشري من خلال برامج حديثة تساعد على عمل التحليلات الخاصة بالوظائف واهميتها وتقييمها لاختيار العناصر الواعدة من العاملين بالبنك لتصبح قيادات فروع وقطاعات مصرفنا هذا وقد بلغ اجمالي عدد العاملين بالبنك في نهاية عام ٢٠١٨ (٢٥٤٨) موظف .

في مجال نظم المعلومات

بعد قيام البنك بتطبيق المنظومة البنكية ٢٤ يتم بشكل دوري إجراء تحديثات مستمرة حتى تكون مخرجاتها متوافقة مع معايير البنك المركزي المصري ومن خلال هذه المنظومة يقوم مصرفنا بالتوسع في مجال الخدمات المصرفية الرقمية سواء عبر الهاتف المحمول او الانترنت حيث تم اختيار تكنولوجيات شركة سي ار تو CR2 الايرلندية لتمكين مصرفنا من انجاز عملية التحول الرقمي وتطوير الخدمات المصرفية لعملائه بما يساهم في تعزيز قدرته التنافسية ، وسوف يعتمد البنك على أنظمة وتكنولوجيات "بنك وورلد" Bank World التي تقدمها شركة (سي ار تو) CR2 العالمية والتي تقوم بتقديم احداث الخدمات المصرفية عبر المحمول والانترنت بما يمكن مصرفنا من ان يوفر لعملائه افضل الخدمات المصرفية الرقمية والتي تساعد في رفع كفاءة البنوك وزيادة معدلات الربحية .

وقد استطاع مصرفنا بتفعيل منظومته التكنولوجية الجيدة والتحديثات المتتالية عليه في تنفيذ حجز الاراضى والوحدات الخاصة بالقرع العلنية لمشروعات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عن طريق الانترنت باعلى كفاءة ودقة واحكام رقابة أشاد به كافة عملاء البنك كما ساعدت هذه المنظومة على تنفيذ مشروع بيانات الشمول المالي واستخراج جميع البيانات (عملاء/حسابات/كروت/ wallet) .

كما تم حالياً تجهيز الفروع بخطوط الشبكات وماكينات ATM وأجهزة pcs الحديثة التي تدعم الـ windows للتوافق على متطلبات المنظومة البنكية الحديثة .

كما تم انشاء مركز الطوارئ بمقر فرع التجمع الأول لإدارة البنك الموجودة بمبنى الكروم والاعمال الحيوية التي لايمكن توقفها لاي سبب (ACH-Swift-Routers-ABC-RTGS) ويتم حالياً تنفيذ المشروعات



الخاصة بتوريد وتركيب أنظمة امن المعلومات في كل من مركز البيانات الرئيسي بمدينة ٦ أكتوبر ومركز البيانات التبادلي بمدينة برج العرب (Web Gateway Security/Palo A lot/FTD) .

سياسة التوسع والانتشار

حرص البنك خلال عام ٢٠١٨ على تدعيم دور البنك في مجال تشجيع عمليات التتيف المالى خاصة مع شرائح العملاء التي لم يسبق التعامل معها من قبل ، والتي لم تكن مستهدفه من قبل البنوك خلال السنوات الماضية وترسيخ مفهوم الشمول المالى ورغبة من مصرفنا في الوصول الى تلك الشرائح من العملاء وزيادة قاعدة عملائه فقد قام مصرفنا خلال عام ٢٠١٨ بافتتاح فروع جديدة في مناطق تمكنه من تحقيق هذا الهدف وقد تم افتتاح عدد ٥ فروع لمصرفنا خلال عام ٢٠١٨ (مرسى مطروح -برج العرب الجديد - حلوان- الطاقة- جامعة العبور) ليصل اجمالى فروع مصرفنا الى ٨٥ فرع ويستهدف مصرفنا خلال عام ٢٠١٩ زيادة شبكة فروعه على مستوى الجمهورية لتصل ١٠٠ فرع من خلال التجهيز والانتهاه من عدد ١٥ فرع خلال عام ٢٠١٩ .

الشركات التابعة والشقيقة

انتهج مصرفنا خلال عام ٢٠١٨ سياسة جديدة في مجال الاستفادة من استثمارته في الشركات التابعة والشقيقة حيث ان نشاط هذه الشركات مكمله لنشاط مصرفنا وتساعد في توسيع قاعدة الانتشار

- حيث قام البنك بمتابعة استثمارته في الشركات التابعة والشقيقة وعددها (١٧) شركة تابعه وشقيقة وعدد (١٥) شركة متاحة للبيع وتبلغ اجمالى قيمه محفظة الاستثمارات بغرض الاحتفاظ في نهاية العام ٢٠١٨ حوالي ١,٧ مليار جنيه وتتضمن المحفظة شركات عقارية كبرى مثل شركة سيتي ايدج للتطوير العقاري وشركة هايد بارك العقارية للتطوير وشركة التعمير للاستثمار العقاري ذات أصول كبيرة ستؤدي الي عوائد مرتفعة مستقبلاً وقد حققت محفظة الإستثمارات بغرض الإحتفاظ اجمالى أرباح صافية للشركات عام ٢٠١٨ بلغت ٦٦٨ مليون جم وعوائد موزعة للبنك بمبلغ وقدره ٨٠,١ مليون جم .

في مجال تطوير المنتجات المصرفية لقطاع التجزئة المصرفية

- في إطار حرص مصرفنا على مواكبة التطور التكنولوجي في أعمال الخدمات المصرفية التكنولوجية وتطوير وتسهيل التواصل بين العملاء و مصرفنا وذلك عن طريق خلق وتقديم باقة شاملة من الحلول الالكترونية العصرية والأمنة حيث أطلق البنك خلال عام ٢٠١٨ خدمة الدفع من خلال الهاتف المحمول (تطبيق فلوسى فون) لمساعدته عميل البنك في دفع الأقساط المستحقة والمدفوعات اليومية ودفع جميع الفواتير في أي وقت ومن أي مكان وتوفير الوقت والجهد على العملاء ، كما يسعى مصرفنا إلى زياده اعداد مستخدمى خدمات الدفع الإلكتروني (فلوسى فون) لتصل الى ٢٠٠ الف عميل قبل نهاية عام ٢٠١٩ ، مع العمل على استقطاب شرائح كبيرة بالمجتمع تدعياً لمبدأ الشمول المالى وتحقيق توجهات الدولة في خفض التعاملات النقدية وتعزيز التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية، والبنك بصدد إطلاق حزمة جديدة من المنتجات المصرفية الرقمية خلال



الفترة القادمة مثل الـ « Mobile Banking » والـ « Internet Banking » للأفراد يتبعها العديد من الخطوات التوسعية في هذا المجال.

و في إطار سعي مصرفنا للتنوع في منتجاته الإئخاريه تم خلال عام ٢٠١٨ إضافة شهادتين إلى باقه شهادتنا الإئخاريه المتنوعه وهى شهاده خماسيه ذات عائد ثابت ربع سنوى مميز وشهاده سباعيه ذات عائد ثابت نصف سنوى مميز.

- وخلال عام ٢٠١٨ شهد تنذب واضح فى أرصده محفظة ودائع العملاء وظهر تراجع فى أرصده الودائع فى نهايه الربع الثالث من عام ٢٠١٨ نتيجة سحبوات مفاجئه من كبار العملاء وبعض الجهات الكبرى و تعامل مصرفنا مع تلك الأزمه بحرفيه شديده و تم إعداد خطه تسويقيه قصيره المدى لإستقطاب ودائع جديده سواء من العملاء القائمين أو الجدد من الأفراد و الشركات، و نجحت تلك الخطه ليصل رصيد محفظة الودائع (بدون ودائع عملاء عابرين) فى نهايه عام ٢٠١٨ إلى ٣٠,٤مليار جنيه مقابل ٣٠,١مليار جنيه فى نهايه عام ٢٠١٧ بمعدل نمو قدره (١,١ %).

- وكذلك خلال عام ٢٠١٨ شهد إنخفاض واضح فى أرصده محفظة القروض الشخصيه نتيجة القرارات الصادره التى إستهدفت تخفيض التمويل المصرفى الموجه للأغراض الإستهلاكيه والمنافسه الشديده بين البنوك فى إستقطاب العملاء و تعامل مصرفنا مع تلك الإنخفاض بإعداد خطه تسويقيه طويله المدى تنتهى فى عام ٢٠٢١ و تم إعتمادها فى نهايه عام ٢٠١٨ وذلك من خلال تقديم أسعار تنافسيه و تيسيرات جديده وأنظمه جديده لنظام القروض الشخصيه .

فى مجال المشروعات الصغيره والمتوسطه

تحظى المشروعات الصغيره والمتوسطه فى الوقت الراهن بأهتمام مخططى السياسات الأقتصاديه والأجتماعيه فى مختلف دول العالم المتقدم والنامى على حد السواء وذلك انطلاقاً من الدور الحيوى لهذه المشروعات فى تحقيق الأهداف التنمويه المستدامة .

وهناك اتجاهاً عالمياً لدعم ومسانده المشروعات الصغيره والمتوسطه نظراً للأهميه المتزايدة لهذه المشروعات حيث تعتبر الركيزه التى يتم من خلالها خلق فرص عمل جديده وخفض نسبة البطاله وزيادة الناتج المحلى .

وفى ضوء أهميه دور القطاع المصرفى لدعم الأقتصاد القومى وتنمية وتنشيط الشركات والمنشآت المختلفه وبصفتها خاصه الشركات الصغيره والمتوسطه فقد اطلق البنك المركزى المصرى فى يناير ٢٠١٦ مبادرته لتمويل المشروعات الصغيره والمتوسطه المنوط بها تنفيذ استراتيجيه البنك فى مجال القروض والتسهيلات الائتمانيه الممنوحه لعملاء تلك الشريحه .

حيث بلغ اجمالى محفظة القروض والتسهيلات الاجماليه الممنوحه لعملاء المشروعات الصغيره والمتوسطه فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ ٢,١٣٠ مليار جنيه مقابل ١,٦٥٤ مليار جنيه بزيادة قدرها ٤٧٧ مليون جنيه بنسبه نمو بلغت ٢٩ % .

فى مجال الشركات والمؤسسات

فى ضوء استراتيجيه البنك الراميه الى التواجد ضمن اكبر ١٠ بنوك ، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٣ تحتم على البنك العمل على تحقيق هذه الاستراتيجيه من خلال خطه عمل بدءها مصرفنا منذ عام ٢٠١٦ كان اهم أركانها هو بناء وتشغيل وخلق كوادر مؤهلة وقادرة على أداء مهامها بكفاءة وفاعليه بالشكل الذى يدعم المساهمه القويه والمؤثرة فى نمو المحفظة وتعظيم ربحيه البنك بحيث يصبح من اكبر ١٠ بنوك فى مصر يقدم خدمات مصرفيه وتسهيلات ائتمانيه للشركات والمؤسسات ، وكذلك القروض المشتركه وذلك خلال الخمس سنوات القادمه من خلال المحاور التاليه :



- * التأكيد على بناء وإدارة محافظ ائتمانية متنوعه ومتوازنه وذات جودة .
- * اختراق سوق القروض المشتركة على أرضية صلبة .
- * تحسين الربحية من خلال تعظيم الإيرادات والتحكم في التكاليف وإدارة المخاطر .
- * تقوية العلاقات مع الشركات بالمحفظه من خلال تطبيق روح ومفهوم Relationship Management
- * التأكيد على توافر الكوادر البشرية المؤهله والمحترفة وضمن حسن إدارة حسابات العملاء .
- * توسيع قاعدة عملاء القطاع وزيادة المحفظه .
- * تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عاليه لعملاء القطاع (داخلياً وخارجياً) .

وفيما يلي عرض للتطور في محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والقروض المشتركة خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بفترة المقارنة عن عام ٢٠١٧ .

حيث بلغت اجمالي التسهيلات المباشرة للشركات خلال عام ٢٠١٨ مبلغ ٤,٦٥ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ٣,٤٩ مليار جنيه عن عام ٢٠١٧ بنسبة نمو ٣٣ % .

كما بلغ اجمالي التسهيلات غير المباشرة (خطابات ضمان) عن عام ٢٠١٨ مبلغ ٨٠٥,٩٥ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ٥٦٦,٩١ مليون جنيه عن عام ٢٠١٧ بمعدل زيادة قدره ٤٢ % .

وبذلك يكون اجمالي التسهيلات للشركات عن عام ٢٠١٨ مبلغ ٥ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ٤,١ مليار جنيه عن عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة ٣٤ % .

نشاط قطاع العمليات المصرفية

قام قطاع العمليات المصرفية خلال عام ٢٠١٨ بتطوير البنية التكنولوجية الخاصة باعمال قطاع العمليات المصرفية حيث تم توريد عدد ٩٣ جهاز لفروع مصرفنا و المقاصة المركزية خاص بوحده قاري كود التحقيق التشفيري لتأمين بيانات الشيكات الكترونياً كما تم تدريب العاملين علي استخدام الاجهزة الجديدة واصدار منشور للتاكيد علي عدم صرف اي شيكات تحمل بصمة التحقيق التشفيري الا من خلال الاجهزة الجديدة للتأكد من عدم تزوير او تزيف الشيكات قبل الصرف.

كما تم انشاء موقع الكتروني لحجز المشروعات القومية التابعه لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بهدف تفعيل منظومة التحصيل الالكتروني لمقدمات الحجز بنظامي السويفت و الـ ACH .
وتم انشاء ادارته خاصة بخدمة عملاء عمليات التجارة الخارجية بهدف التغلب علي المشاكل التي تواجه العملاء من خلال التواصل المباشر معهم وازالة العقبات.

وتم الانتهاء من كافة الاختبارات والموافقات الخاصة بطباعة و نظريف وتوزيع كشوف حساب عملاء مصرفنا والمصادقات السنوية مركزياً بما يحقق رفع كفاءة الخدمة المقدمة لعملاء مصرفنا

ويتم تطوير الادوات المستخدمة في عمليات تشغيل نظام السويفت حيث تم التحويل من العمل بنظام Turbo Swift لنظام Swift Alliance المتطوره والتي لها وحده احتياطيها واخري بديله بهدف تغطيه احتياجات جميع فروع مصرفنا كما تم ربطه بكل من نظامي T٢٤ ونظام Screen System كما تم نقل الخوادم الرئيسية للنظام وملحقاته من اجهزة اتصال وخلافه الي مركز البيانات بالسادس من اكتوبر.



هذا وقد بلغ إجمالي العائد المحقق من نشاط قطاع العمليات المصرفية المركزية مبلغ ٦٧,٤ مليون جنيه مصري في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنةً بمبلغ ٥٣ مليون جنيه مصري في ٢٠١٧/١٢/٣١ بزيادة قدرها ٢٧% .

* في مجال حسابات المراسلين وتسوية المعاملات المالية والتحصيل المركزي والمقاصة الالكترونية وبعد تطبيق نظام T٢٤ يقوم القطاع بإضافة الحوالات الواردة بالسويقت لحسابات العملاء مباشرةً طرف فروع مصرفنا بالكفاءة والسرعة المطلوبة. يقوم القطاع بعمليات التحويلات الخاصة بالمدفوعات صغيرة القيمة عن طريق غرفة المقاصة الآلية بمنظومة ACH ألياً لخدمة الإضافة المباشرة (Direct Credit) و طبقاً للبروتوكول الموقع بين وزارة التموين (هيئة السلع التموينية - منظومة دعم السلع التموينية) وشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي والمتضمنه اعتبار مصرفنا بنك التسوية للمنظومه حيث تضاف جميع مبالغ الدعم بالسويقت بحسابنا طرف البنك المركزي المصري لتوزيع الدعم علي حسابات اصحاب المخازن والبدالين بنظام ACH بمصرفنا والبنوك الزميله اعتباراً من ٢٠١٤/٤/٩ وقد بلغت المبالغ الوارده علي قوة المنظومه من ٢٠١٨/١/١ وحتى ٢٠١٨/١٢/٣١ باجمالي عدد حركات ١٤,٤ ألف حركة ومبلغ وقدره ١٣ مليار جنيه مصري تقريباً.

وتم اشتراك مصرفنا بغرفة المقاصة الخاصة بتحصيل الشيكات بالعملات الأجنبية المخصصة على فروع بنوك بعملة محلية بالمصرف العربي الدولي في عام ٢٠١٣ وجرى العمل على تطوير البرامج و أجهزة الحاسب الآلي الخاصة بخطوط الإتصال التي تربط مصرفنا مع شبكة غرفة المقاصة الالكترونية بالبنك المركزي المصري ، مما يساعد على سرعة وسهولة إعداد الملف الإلكتروني في عمليات الإرسال والإستقبال بالنسبة لبيانات الشيكات المضافة أو المخصصة الخاصة بجميع فروع مصرفنا سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية. كما تم تزويد الإدارة العامة للتحصيل المركزي والمقاصة الالكترونية بجهاز حديث يساعد على سرعة وسهولة إرسال الشيكات المخصصة على فروع مصرفنا يوضح صور وبيانات هذه الشيكات على الإيميل بواسطة الإدارة لهذه الفروع .

هذا وقد بلغ إجمالي الإيراد المحقق كعمولة تحصيل شيكات مبلغ ٤,٥ مليون جنيه في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة بمبلغ ٤,٤ مليون جنيه حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ .

* في مجال بطاقات الصراف الآلي

بلغ إجمالي الدخل الناتج عن البطاقات الإنتمانية في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ ٣٣ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ٢٥,٩ مليون جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ بزيادة قدرها ٧,١ مليون جنيه بمعدل زياده قدره ٢٧,٤% .

كم بلغ حجم الإستخدام لبطاقات مصرفنا / مشتريات محلى مبلغ ١٢٨,٣ مليون جنيه في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة بمبلغ ٩٢ مليون جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ بنسبه زياده قدرها ٣٩,٥% .

وبلغ حجم الإستخدام لبطاقات مصرفنا / مشتريات دولى ١٠,٤ مليون جنيه في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة بمبلغ ٨,١ مليون جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ بنسبه زياده قدرها ٢٨% .

وبلغ إجمالي استخدامات ATM محلى على ماكينات البنوك الأخرى ٥,١ مليار جنيه في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة بمبلغ ٤,٣ مليار جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ بزيادة قدرها ١٨,٦% .

وبلغ إجمالي استخدامات ATM محلى على ماكيناتنا مبلغ ٦,٧ مليار جنيه في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة بمبلغ ٥,٣ مليار جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ بزيادة قدرها ٢٦% .



و بلغ عدد المعارضات التي تم حلها علي ماكيناتنا و ماكينات البنوك الأخرى عدد ١١,٩ ألف في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة بعدد ١٦,٤ ألف في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

و بلغ عدد بطاقات الحكومة ٣٩٦ ألف في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة بعدد ٣٨٣ ألف في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

و بلغ عدد بطاقات معاشات نقابة المهن التعليمية ٤١٠ ألف بطاقة في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة بعدد ٣٧٧ ألف بطاقة في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

و بلغ عدد بطاقات فلوسى ١٠,١ ألف بطاقة في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

و بلغ عدد بطاقات فلوسى مسبقة الدفع ١٨,٩ ألف بطاقة في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة بعدد ١٧,٩ ألف بطاقة في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

و بلغ عدد بطاقات مرتبى ٤,٦ ألف بطاقة في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة بعدد ٣,٣ ألف بطاقة في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

و بلغ عدد بطاقات ماستر كارڊ دائنة ٣,٣ ألف بطاقة في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة بعدد ٣,٤ ألف بطاقة في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

و بلغ عدد الماكينات بمصرفنا ATM ٢٢٢ ماكينة في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة بعدد ٢٢٣ ماكينة في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

و بلغ عدد وحدات الإيداع بمصرفنا ٥٥ وحدة في ٢٠١٨/١٢/٣١ وبلغ عدد ماكينات MTM بمصرفنا ٦٤ ماكينة في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

و تم إطلاق خدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول و إطلاق الخدمة لعملاء فلوسى فون بدءاً من ٢٠١٨/٦/٥ حيث بلغ عدد المشتركين في الخدمة حتى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ عدد ١٧,٥ ألف عميل كما يتم عقد دورات تدريبية بجميع المناطق و الفروع لمصرفنا للتعريف بخدمة فلوسى فون .

و تم تفعيل السويتش الخاص ببنك التعمير و الإسكان و ربط ماكينات البنك و تم الانتهاء من الاستعدادات لتنفيذ Migration البطاقات الخصم المباشر كمرحلة أولى في نقل جميع البطاقات على السويتش الخاص بالبنك و تم الانتهاء من التجهيزات لإطلاق بطاقات شبكه المحول القومى "ميزة" ويتم حالياً تجهيز برنامج Reconciliation لمطابقة حركات السويتش مع حسابات العملاء في الفروع مع حركات الماكينات لسرعه رد المعارضات

* وفي مجال نشاط خدمات التجارة بلغ إجمالي العمولات و المصاريف المحصلة عن الإعتمادات المستندية و التحويلات الخارجية و التحصيلات مبلغ (١٠,٧ مليون جنيه مصرى) في ٢٠١٨ / ١٢ / ٣١ مقارنة بمبلغ ٩,٩ مليون جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ بزيادة قدرها ٨ % .

كما يتم رفع كفاءة العنصر البشرى في هذا المجال من خلال اعادة توزيع المهام بين العاملين مع اتاحة الفرصة لخلق كوادر جديدة و زيادة عدد رسائل السويفت الصادرة / الواردة خلال الفترة بأجمالى ٣٠٧١٠ INPUT و اجمالى ٤٦٢٤٥ OUTPUT و التوسع في شبكة المراسلين من البنوك و المؤسسات المالية للتواجد الخارجى الفعال فى معظم قارات العالم من خلال تبادل RMA لتوثيق المعاملات البنكية معهم والتي بلغت ٢٠١ و معظمهم في قارة اوربا التي تعد الشريك التجارى الاول لمصر .



في مجال قطاع الخزانة

بلغ عائد ودائع لدى البنك المركزي المصري لعام ٢٠١٨ بمبلغ ١,٥ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ١,٢ مليار جنيه لعام ٢٠١٧ بنسبة زيادة قدرها ٢٦,٢% وذلك ناتج عن قيام البنك المركزي بإصدار ودائع أسبوعية ذات العائد الثابت وأيضا إصدار ودائع طويلة الاجل بعائد متغير لمدد مختلفة .

بلغ عائد ودائع لدى البنوك لعام ٢٠١٨ بمبلغ ١٣١,٦ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ٤٢,٦ مليون جنيه لعام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض قدرها ٧,٧% .

بلغ حجم الاستثمار في اذون الخزانة في نهاية ٢٠١٨/١٢/٣١ بمبلغ ١٥,٥ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ١٦,١ مليار جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ بنسبة انخفاض قدرها ٣,٧% .

وبلغ العائد على اذون الخزانة لعام ٢٠١٨ مبلغ ٢,١ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ١,٦ مليار جنيه لعام ٢٠١٧ بنسبة زيادة قدرها ٣٥,٩% .

بلغ حجم الاستثمار في سندات الخزانة في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ ٤,١ مليار جنيه مقابل ٢,٤ مليار جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ بنسبة زيادة قدرها ٧٠,١% .

وبلغ العائد على سندات الخزانة لعام ٢٠١٨ مبلغ ٤٨٤,٨ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ٣٦٠,١ مليون جنيه لعام ٢٠١٧ بنسبة ارتفاع قدرها ٣٤,٦% .

بلغ حجم الاستثمار في سندات خزانة زيروكوبون في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ ١٢,٥ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ٣١٢,٣ مليون جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ وذلك ناتج عن عدم إصدار وزارة المالية استثمارات جديدة في سندات خزانة زيرو كوبون .

وبلغ العائد على سندات الخزانة زيرو كوبون وسندات خزانة زيرو كوبون (ذات العائد) لعام ٢٠١٨ مبلغ ٤,٥ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ١٤٣,٩ مليون جنيه لعام ٢٠١٧ وذلك لتراجع المبالغ المستثمرة في سندات الخزانة زيرو كوبون .

في مجال النشاط الإسكاني

بالنسبة للمشروعات ملك البنك :

- بلغ إجمالي مبيعات عام ٢٠١٨ من وحدات تلك المشروعات ٢٢٣ وحدة بإجمالي قيمة بيعية ٤٨٦ مليون جنيه محققاً إيراد بيع قدره ٣١١,٣ مليون جنيه مقابل ٣٤٨ وحدة خلال عام ٢٠١٧ بإجمالي قيمة بيعية ٣٢٩ مليون جنيه محققاً إيراد بيع قدره ١٩٤,٨ مليون جنيه وبمعدل نمو في إيرادات البيع قدره ٥٩,٨% .
هذا ويبلغ عدد الوحدات المتاحة للبيع في ٢٠١٨/١٢/٣١ عدد ٨٩٧ وحدة تبلغ تكلفتها الدفترية ٥٠٩ مليون جنيه ، كما بلغ إجمالي بند " الإيرادات الإسكانية الأخرى" خلال عام ٢٠١٨ مبلغ ١٣٣ مليون جنيه مقابل ١٦٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٧ .

ثانياً : المشروع القومي للإسكان :

بلغ اجمالي عدد الوحدات المتاحة التمويل البنكي لها من مصرفنا عن عام ٢٠١٨ عدد ٤١٦٤٥ وحدة مقارنة بعدد ٤١٦٣٦ وحدة عن عام ٢٠١٧ ، كما بلغ إجمالي المبالغ التي تم تمويلها من الدعم حتى ٢٠١٨ مبلغ ٤٠٦,٧ مليون جنيه ، و الممولة من المقدمات ١٨١,٤٠ مليون جنيه كما بلغت قيمة التمويل البنكي لوحدات تلك المشروعات حتى عام ٢٠١٨ مبلغ ١,٠٣١ مليار جنيه .

مجال التمويل العقاري :

يدخل نشاط التمويل العقاري ضمن منظومة الخدمات العقارية والإسكانية للبنك التي تهدف في المقام الأول توفير المسكن الملائم لجميع شرائح المجتمع وإدراكاً من البنك لأهمية دوره في تلك النوعية من الأنشطة سبق تأسيس وحدة مستقلة متخصصة بمنح التمويل العقاري تهدف لتقديم كافة الخدمات الفنية والقانونية المرتبطة بهذا النشاط .
واسفرت جهود الوحدة خلال عام ٢٠١٨ عن ما يلي :

إتمام منح تمويلات عقارية للعملاء من محدودى ومتوسطى و متميزى الدخل وكذا دراسة عدد من حالات التمويل العقاري في ظل مبادرة البنك المركزى المصرى كما تم اعداد عدة بروتوكولات مع شركات استثمار وتطوير عقارى واجهزة تنفيذية بالعديد من المحافظات .
حيث بلغ عدد الحالات الخاصة بمبادرة البنك المركزى المصرى فى مجال التمويل العقاري حوالى ٥٤٣٠٩ حالة بإجمالى تمويل ٤,٩١١ مليار جنيه .

فى مجال الحوكمة والالتزام :

تحرص إدارة البنك على تجنب أية مخاطر مرتبطة بعدم الالتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية المحلية والدولية وخاصة الصادرة عن البنك المركزى المصرى حيث يتعامل البنك مع هذه المخاطر من خلال التحقق بشكل مستمر من توافر السياسات والإجراءات اللازمة للتعامل مع كافة متطلبات الجهات الرقابية وقد واصل البنك خلال عام ٢٠١٨ التزامه بتطبيق أفضل الممارسات في مجال الالتزام ومراقبة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك من خلال العمل على تعزيز وتطوير قواعد الحوكمة المؤسسية المرتكزة على مبادئ العدالة والشفافية والمساءلة والمسئولية بهدف تدعيم ثقة المودعين والمساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة بالبنك بما يضمن تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية وإدارة عملياته بشكل آمن وذلك وفقاً للقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية وقد أعتمد مجلس الإدارة سياسة الحوكمة الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي تضمن الإطار الرئيسى لسلامة الممارسات وسرية البيانات كما أعتمد أيضاً العديد من السياسات ذات الصلة بمنظومة الحوكمة والالتزام.

ويقوم قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية بمراجعة الإجراءات والسياسات والضوابط دورياً وإتمام أعمال المراقبة للتأكد من التطابق والتوافق والالتزام بالقوانين السارية ... فضلاً عن تبني المفاهيم المتطورة لزيادة فاعلية منظومة الالتزام والحوكمة ومنها الـ " GRC " وهو المفهوم الذى يشير إلى الدمج والتكامل بين أنشطة كل من الحوكمة والمخاطر والالتزام بما يُمكن المؤسسة من تطوير أدائها تحت مظلة رقابية تتصف بالفاعلية بما يؤدي إلى تحقيق أهداف المساهمين وتوفير الحماية للمتعاملين .
... هذا وقد تم أيضاً تفعيل تطبيقات تكنولوجية ساهمت في الالتزام بمتطلبات المرسلين وكذا تحقيق عمليات الربط الألى مع الجهات الرقابية الداخلية .

فى مجال إدارة المخاطر :

تتم إدارة المخاطر المصرفية لدى البنك إستناداً لاستراتيجية شاملة للحد من المخاطر وسبل مواجهتها وتخفيفها، بعد تحديد المخاطر المقبولة من جانب البنك لإدارة أعماله بما يضمن المحافظة على مستوى ونوعية المخاطر المختلفة التي يرغب البنك بتحملها وقبولها وبما لا يؤثر على تحقيق الأهداف

الاستراتيجية إضافة إلى التخفيف من الآثار السلبية للأحداث الداخلية والخارجية على كل من ربحية البنك ومستوى رأس المال والحصة السوقية وأية عوامل أخرى غير ملموسة مثل سمعة وشهرة البنك .
وانطلاقاً من الاهتمام بالمحافظة على توفير إدارة مخاطر فاعلة فقد أستمر البنك خلال عام ٢٠١٨ -
وكمنهج ثابت في تطوير سياسات وأنظمة وبرامج إدارة المخاطر المختلفة التي تشمل برنامج Risk Pro
لإدارة المخاطر الائتمانية والسوقية وبرنامج One Sumx لإدارة المخاطر التشغيلية، وبما يواكب
المستجدات ويتماشى مع تعليمات الحوكمة ويؤدي إلى التخفيف من حجم التعرض للمخاطر والعمل ضمن
مستويات المخاطر المقبولة.

وفي هذا الإطار فقد قام قطاع المخاطر بالإجراءات التالية :

إستمرار عمليات المراجعة الدورية للجدارة الائتمانية لكافة عملاء التسهيلات الائتمانية للشركات بشكل
فردى وذلك بهدف الوقوف على أية مؤشرات سلبية أو تراجع يستلزم إتخاذ إجراءات احترازية ، كما يتم
تحليل نوعية وجودة المحفظة الائتمانية وفقاً لمؤشرات محددة للإداء ويتم إجراء إختبارات التحمل لقياس
قدره القاعدة الرأسمالية للبنك على تغطية واستيعاب الخسائر المحتملة التي قد تلحق بالبنك في حالة
حدوث أي من السيناريوهات المفترضة .

وفي إطار حرص وإهتمام إدارة البنك على تطوير أنظمة الضبط والرقابة بشكل مستمر يتم تطبيق عدة
منهجيات لقياس مخاطر التشغيل تهدف للتعرف على المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وتقييمها وذلك
بهدف إتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة والتي من شأنها تسهيل عملية إتخاذ القرار في تحجيم تلك
المخاطر من أهمها :

- إستمرار إتباع النهج الاستباقي للحد من المخاطر التشغيلية من خلال تحديث مصفوفات المخاطر لمختلف
مراكز العمل بالبنك وذلك في إطار إستمرار تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر " RCSA " تحديد
مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى الأنشطة المصرفية المختلفة .
 - تطوير مؤشرات الخطر الرئيسية لدى البنك " Key Risk indicators " والتي يتم الاعتماد عليها
كمؤشر أو دلاله على المخاطر المحتملة ، وتعتبر نظام إنذار مبكر لاحتمالية التعرض لخطر معين .
 - تطوير آلية ومنهجية إختبارات التحمل Stress Testing .
- كما تتم عملية إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) بشكل مستمر والتي أظهرت نتائجها
إمكانية القاعدة الرأسمالية للبنك لاستيعاب وتغطية كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك .

في مجال المسؤولية الاجتماعية

أستكمالاً لدور بنك التعمير والأسكان في القيام بدوره في مجال المساهمة المجتمعية شهد عام ٢٠١٨
طفرة في مجال المسؤولية المجتمعية فقد شهد أعداد أول استراتيجيات للبنك في مجال المسؤولية المجتمعية
حدد فيها أولويات المساهمات التي يري البنك أن المجتمع في أشد الأحتياج لها والتي تتوافق مع اتجاهات
ومبول البنك ، كما تم أعداد أول تقرير عن أنجازات البنك في مجال المسؤولية المجتمعية عن عام
٢٠١٧ أيضاً شهد عام ٢٠١٨ تخصيص نسبة ٢% من أرباحه في مجال المسؤولية الاجتماعية وكان ذلك
لأثر كبيراً في إمكانية المشاركة في العديد من المبادرات وبناء شراكات مع مؤسسات لخدمة المجتمع
أو مع الجمعيات الغير هادفة للربح .

وقد حدد البنك أولويات مساهماته من خلال تطبيقه لاستراتيجية في المسؤولية المجتمعية لعام ٢٠١٨
بالتركيز علي مجال الصحة ، التعليم ، المحافظة علي التراث والمساهمة في مجال ريادة الأعمال .



في مجال الصحة

كانت المساهمة الأكبر في مجال الصحة فقد حصل علي أكبر نسبة من التبرعات (حوالي ١٨ مليون جم) بزيادة قدرها ٧,٥ مليون جم عن العام السابق وتتمثل في الآتي :

تجهيز عيادة أطفال متنقلة بالتعاون مع مؤسسة بدران بغرض الوصول للمرضي في المناطق النائية لتقديم الخدمات الطبية وتعد هذه السيارة العيادة المتنقلة الثانية التي يقوم البنك بتمويلها حيث سبق أن ساهم في تجهيز سيارة علاج أسنان متنقلة و المساهمة مع جمعية أهل مصر لإنشاء مستشفى الحروق وتعد أول مستشفى في مصر متخصص في علاج الحروق للعام الثاني علي التوالي و تمويل تجديد قسم القلب بمستشفى أبو الريش للأطفال التابع لكلية طب القصر العيني للعام الثاني علي التوالي والذي متوقع أفتتاحه في شهر أبريل ٢٠١٩ . كما ساهم البنك بمبلغ ١٠ مليون جم لصالح الحملة القومية للقضاء علي قوائم أنتظار المرضي بالتعاون مع وزارة الصحة .

في مجال التعليم

المساهمة في تجهيز قسم الهندسة تخصص مدني بجامعة النيل للعام الثالث علي التوالي و المساهمة في بناء مدرسة تجريبية بالفيوم بمنطقة دمو (أبتدائي / أعدادي) و المساهمة مع جمعيتان أهليتان وهما أنجاز و educate me لرفع كفاءة المعلمين والنظار وجميع العاملين بالمدارس وكذلك العمل علي تنمية مهارات الأطفال بالمدارس الأعدادي وتعريفهم بمفهوم ريادة الأعمال ، كما سيتم إقامة مسابقة بين عشر مدارس بالتعاون مع مؤسسة أنجاز تحت أسم بنك التعمير والإسكان لتعليم وتدريب الطلبة في المرحلة الأعدادي علي مهارات القرن الواحد والعشرون كالقيادة وأيجاد الحلول البديلة والابتكار و تمويل منح دراسية للعام الثاني علي التوالي بمختلف المجالات في عدة جامعات لعدد عشر طلاب من ذوي الأحتياجات الخاصة والمكفوفين تتضمن مصاريف التعليم والأعاشة وجميع المصاريف الأخرى ومنحة دراسية بجامعة النيل لعدد طالب واحد تخصص هندسة لمدة ٥ سنوات ومنحتان دراسيتان لمدة أربع سنوات بجامعة القاهرة كلية سياسة وأقتصاد وتقديم الدعم المادي لأوائل الثانوية العامة بكل شعبيها وكذلك التعليم التجاري والفني والفندقي بالإضافة الي المساعدات العينية كالحاسبات الألكترونية التي توزع علي كل طالب لتيسير أستكمال دراستهم بأدوات العصر الحديثة .

في مجال المحافظة علي التراث

وتعد هذه هي المرة الأولى التي يساهم فيها البنك في هذا المجال لما ارتأه أن من واجبة المساهمة في المحافظة علي التراث لاسيما بأنه مهدد بالانقراض فكان قرار المساهمة في الآتي :

المساهمة مع جمعية مظلة في إنشاء ورش تدريب لأربع حرف يدوية مهددة بالانقراض كاليامية ، النحاس ، الأرابيسك ، والصدف يقوم أسطوات هذه الحرف بتدريس ٦٠ طالب لمدة عامان حتي يتقنوا مهارات الحرف و المساهمة مع مؤسسة مصر الخير في مبادرة توثيق التراث و المساهمة في طباعة الكتاب الوثائقي (الحياة تبدأ من الخلاء) وهو كتاب أمضي الباحثون ٦ سنوات لتوثيق عادات وتقاليد وتاريخ منطقة جنوب البحر الأحمر ، الشلاتين -الشيخ الشانلي وخليج القلعان.

في مجال ريادة الأعمال

أمتثالاً لسياسة الدولة في تحقيق الشمول المالي وبتشجيع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة من خلال مبادرات البنك المركزي للأقراض كان قرار المشاركة في مبادرة البنك المركزي وجامعة النيل لريادة الأعمال لإنشاء حضانة لرعاية مبادرة في مجال تطوير مواد التشييد والبناء و المساهمة مع جهاز